الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.11

Distr.: General

13 February 1998
Arabic
Original: English

# الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الحادية عشرة**

**المعقودة في المقر، نيويورك،**

**الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠**

**الرئيس:** السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

**ثم:** السيد ويصا (نائب الرئيس) . . . . . (مصر)

**ثم:** السيد بوزاكا (الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

## المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة* (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

**افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥.**

**البند ١٠٥ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/52/3، و A/52/38/Rev.1، و A/52/116-S/1997/317، و A/52/300، و 326 و 337 و 352 و 355 و 356 و 408، و A/52/447-S/1997/775 و A/52/460)**

**البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/52/113-E/1997/18، و A/52/281، و A/52/447-S/1997/775 و A/52/460)**

١ - **السيد بيفا** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): تكلم عن المسائل التي تواجه النساء المهاجرات، مع التركيز على الاتجار، فقال إن المهاجرين بوجه عام كثيرا ما يتعرضون لظروف صعبة، سواء أثناء تنقلهم أو عند استقرارهم في بلدان الاستقبال. بيد أن النساء من بينهم أكثر ضعفا بكثير، ويجب أن تراعى احتياجاتهن الخاصة في جميع مراحل هجرتهن. وهذا النهج هو أساس السياسة التي تراعي نوع الجنس التي أقرتها الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة.

٢ - وذكر أن العاملات المهاجرات، على النحو الذي تم تأكيده في مؤتمري بيجين والقاهرة، يتعرضن بوجه خاص للعنف. وعلاوة على ذلك، فإنهن يصبحن عرضة للتأثر إلى حد كبير لإساءات مثل السخرة والبغاء القسري عندما يتورطن في شراك الهجرة غير المشروعة، وهناك أدلة متزايدة على أن الشبكات الاجرامية الدولية تقوم بصورة متزايدة بالسيطرة على هذه الظاهرة.

٣ - وأضاف أن المنظمة الدولية للهجرة قد أجرت عددا من الدراسات المتعمقة بشأن الاتجار بالنساء في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وقد ركزت دراستان أجريتا مؤخرا، بشأن النساء القادمات من الفلبين والجمهورية الدومينيكية، على الاتجار من منظور البلدان المرسلة، في حين أن عددا من الدراسات الأوروبية قد ركز على المرور العابر وجهة الاستقبال النهائية. وقد أدت النتائج إلى تحذير مقرري السياسات بأسباب المشكلة وخصائصها وعواقبها، وقُدمت توصيات بشأن كيفية مكافحة الاتجار وحماية ضحاياه.

٤ - وأردف أن مؤتمرا أوروبيا بشأن الاتجار بالمرأة نظمته لجنة الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد اعتمد خطة عمل. وكان من المشاكل الرئيسية التي تم إبرازها في المؤتمر عدم وجود بيانات موثوقة. ولذلك فإنه يجري العمل بمشروع للبحث يتعلق بتوفير بيانات بشأن الاتجار بالبشر؛ وسيتم وضع توصية بشأن تحسين جمع المعلومات وتشاطرها، وسيتم تحديد مجالات الأولوية لاجراء المزيد من البحوث.

٥ - واستطرد أن المنظمة الدولية للهجرة قد خلصت إلى أن الإجراءات التي تتخذها ينبغي أن تركز على كل من الوقاية - من خلال الحملات الإعلامية، والتدريب وبناء القدرات - وعلى تقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار. وهناك حاليا مشروعان رائدان صغيران من أجل إعادة النساء الفييتناميات والكمبوديات المعرضات للاتجار وإعادة

إدماجهن. كما كان هناك حملة إعلامية في أوكرانيا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، تستهدف المستضعفات من النساء والمجتمعات المحلية في ذلك البلد.

٦ - ومضى يقول إن الاتجار بالبشر يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية بالإضافة إلى مراقبة الحدود. وهو إساءة لا يمكن إيقافها إلا عن طريق العمل المنسق من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بأسره. وحتى يكون هذا العمل أكثر فعالية، فإنه ينبغي أن يستند إلى معلومات أفضل، وستواصل المنظمة الدولية للهجرة العمل في تعاون وثيق مع جميع الأطراف المعنيين في مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء المهاجرات.

٧ - **السيدة إيشامبيتوفا** (قيرغيزستان): قالت إن المؤتمر دون الإقليمي لكبار الخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ منهاج العمل في وسط وشرق أوروبا، المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قد ساعد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد خطط عملها الوطنية. وتنص خطة عمل قيرغيزستان على إجراء تحليل لحالة المرأة في البلد وتحدد أربعة مجالات رئيسية للأنشطة: الرعاية الصحية والعمالة ومنع العنف ضد المرأة، ودور المرأة في عملية اتخاذ القرارات. وقد نفذت الحكومة عددا من البرامج في هذه الميادين؛ وتم إدماج منظور يراعي نوع الجنس في سياسات قيرغيزستان المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والتنمية. وتتولى اللجنة المعنية بشؤون الأسرة والمرأة تنسيق الأنشطة في هذا الصدد. وهناك أكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية نسائية تعمل في البلد. وقد تعهدت قيرغيزستان بزيادة تمثيل المرأة في جميع مجالات الحكم إلى ٤٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠.

٨ - وذكرت أنه تجري إعادة النظر في التشريع الوطني لكفالة المساواة بين الجنسين أمام القانون. وقد عقدت جلسات استماع برلمانية خاصة للنظر في جميع المسائل المتصلة بحالة المرأة في البلد. وبالرغم من أن التعاون النشيط مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية قد ساعد على تنفيذ خطة العمل الوطنية، فإنه لا يزال يتعين عمل المزيد. ويترتب على الصعوبات الاقتصادية في قيرغيزستان أثر مباشر على الحالة الاجتماعية للمرأة، وخاصة في المناطق الريفية. وتسعى حكومتها حاليا لكفالة حصول المرأة على الأراضي والقروض.

٩ - وأضافت أن العنف ضد العاملات المهاجرات والاتجار بالنساء والأطفال يعتبران من التحديات الجديدة التي تقتضي اتخاذ تدابير عاجلة من جانب المجتمع العالمي. وأعربت في هذا الصدد عن تأييد قيرغيزستان للمقترح القاضي بإنشاء قاعدة بيانات بشأن تهريب المهاجرين عبر الحدود بصورة غير مشروعة.

١٠ - وأعربت عن أملها في أن تتمكن المنظمة من تحقيق المساواة في تمثيل النساء والرجال في الأمانة العامة بحلول سنة ٢٠٠٠، ولا سيما من خلال توظيف النساء من البلدان النامية غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، وأشادت بالجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة في هذا الصدد.

١١ - **السيدة ساندرو** (رومانيا): قالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد أنشأ إطارا لتمكين المرأة وإدخال منظور يراعي نوع الجنس في التيار الرئيسي للسياسات والبرامج على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

كما أكد أن بلوغ هدف المساواة بين الجنسين يتطلب تصميما سياسيا قويا من جانب الحكومات ومن المجتمع الدولي على حد سواء. ولذلك فإن وفدها يرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختيار موضوع إدخال نوع الجنس ضمن التيار الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة للجزء التنسيقي من دورته لعام ١٩٩٧. وأثناء الاستعراض الشامل القادم لتنفيذ منهاج عمل بيجين، ينبغي التركيز بوجه خاص على إجراء تقييم متكامل لعملية إدخال نوع الجنس في حركة التيار الرئيسي. وأعربت عن تقدير وفدها للدور الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والمستشار الخاص المعني بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة في وضع سياسات تراعي قضايا الجنسين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وذكرت أن تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل قد اتسم بأهمية خاصة بالنسبة لرومانيا في سياق الاصلاح الاجتماعي - الاقتصادي الجاري. ويمثل تشريعها غير التمييزي الضمانة القصوى في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقامت الحكومة بوضع أولوياتها الرئيسية في هذا المجال في خطة وطنية تتعلق بالمرأة، وتركز على تمكين المرأة، وتحسين إمكانية وصولها إلى أسواق العمل، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتحسين حالتها الصحية، وإدماج منظور يتعلق بنوع الجنس في جميع السياسات والبرامج الحكومية. وتم تشجيع ممثلي المجتمع المدني على المشاركة في هذه المهام الصعبة. وتعالج المشاريع المحددة التي تم الاضطلاع بها حتى الآن مسائل مثل دور المرأة في التنمية، والمسنات، والنساء الريفيات، بالإضافة إلى التدابير اللازمة لمكافحة البطالة بين النساء، بما في ذلك تقديم الدعم للمرأة في مجال تنظيم المشاريع. ويجري تنفيذ هذه السياسات في ارتباط وثيق مع البرامج المتعلقة بمسائل الأطفال والأسرة.

١٣ - وأضافت أن هناك هدفا هاما يتمثل في تحديث التشريعات والإطار المؤسسي المرتبطة بنوع الجنس. وتشمل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها مؤخرا لتحقيق هذا الهدف وضع مشروع قانون بشأن تكافؤ الفرص لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وسن تشريع لتعزيز تكافؤ الفرص في أسواق العمل، ووضع إطار قانوني من أجل مكافحة العنف العائلي، والتدشين المقبل لوكالة وطنية لتكافؤ الفرص.

١٤ - وأردفت أنه ينبغي دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي. وتقيم حكومتها تقييما عاليا المشاريع التي تقوم بتنفيذها بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. كما تشترك رومانيا في برنامج رائد لمنظمة العمل الدولية لتعزيز تكافؤ الفرص في إدارة العمل. وقد شرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مؤخرا في تنفيذ مشروع في رومانيا لتعزيز قدرة المرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية، بطريقة مدمجة في برنامج أوسع يتعلق بالحكم الصالح. ويعتقد وفدها أنه ينبغي للمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة أن يجري دراسات تتعلق بحالة الجنسين في بلدان وسط وشرق أوروبا.

١٥ - واستطردت أن الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، بالاضافة إلى التركيز الذي توليه لجنة مركز المرأة في دورتها القادمة على حقوق الإنسان للمرأة بوصفها من حقوق الإنسان العالمية، سيتيحان فرصة ممتازة لتوطيد هذا المفهوم الهام.

١٦ - **السيدة أبونتي دي زاكلين** (فنزويلا): أعربت عن تأييد وفدها التام للبيانات التي أدلي بها في جلسة سابقة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالنيابة عن مجموعة ريو.

١٧ - وذكرت أن متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تعتبر جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال الاجتماعي في فنزويلا. ويتولى المجلس الوطني للمرأة، في الدور الذي يضطلع به كهيئة حكومية مسؤولة عن تصميم وتنسيق السياسات التي ترمي إلى تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة، تنفيذ سلسلة من البرامج في سياق الخطة الوطنية التاسعة ومنهاج عمل بيجين. ويعمل المجلس حاليا على وضع خطة عمل وطنية للمرأة، وتحديد الاستراتيجيات ومجالات العمل والموارد والبرامج اللازمة لبلوغ مختلف الأهداف المترابطة للنهوض بالمرأة في المجالات الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. كما قام بتشجيع إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات متعددة الاختصاصات تتكون من ممثلي مختلف الكيانات بما في ذلك الوزارات والمنظمات النسائية غير الحكومية.

١٨ - وأضافت أن الهدف العام لخطة العمل يتمثل في تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة. وتشمل أهدافها المحددة ما يلي: إصلاح القوانين لتلبية احتياجات المرأة، وتعزيز المساواة في الوصول إلى أسواق العمل، وتشجيع الاعتراف بدور المرأة في التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، وإجراء تغييرات في القيم والمبادئ التي تنتقل عبر نظام التعليم، وتمكين المرأة من المشاركة على صعيد اتخاذ القرارات في الميدانين السياسي والاجتماعي، وتطوير الاستقلال السياسي للمرأة، والمساهمة في القضاء على فقر المرأة وإعداد السياسات والبرامج القطاعية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية للأسرة والأمهات من المراهقات.

١٩ - وأردفت أنه يجري حاليا في البرلمان النظر في إجراء تعديل لقانون الانتخابات في البلد. وقد نوقش موضوع العنف ضد المرأة والأسرة في اجتماع دون إقليمي لمنطقة الأنديز عقدته مؤخرا في كراكاس لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وقُدم إلى البرلمان مشروع قانون عن ذلك الموضوع.

٢٠ - واستطردت أن النساء الفنزويليات لم يدخرن أي تضحية في دفاعهن المستمر عن كرامة الأسرة والعدالة والسلام وجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية.

٢١ - **السيد بول** (نيوزيلندا): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لا يزال يلهم الجهود العالمية لكفالة المساواة للمرأة ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بالاستجابة لتطلعات الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي بذلت جهودا شاقة في مؤتمر بيجين، وتم تشجيع المنظمات غير الحكومية على مواصلة أداء دور نشيط في ميدان المتابعة.

٢٢ - وذكر أن من المناسب، إن لم يكن قد طال انتظاره، أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات اللازمة لترسيخ المساواة. وينبغي ألا يقتصر إدخال المرأة ضمن حركة التيار الرئيسي على مجالات عمل المنظمة التي كانت تقليديا أكثر انفتاحا للمرأة، وإنما في المجالات غير التقليدية وعلى أعلى مستويات الإدارة. وتتسم أهمية نوع الجنس وإدخاله ضمن التيار الرئيسي أهمية متزايدة في وقت الإصلاح. وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي

يبذلها الأمين العام نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ٥٠/٥٠ بحلول سنة ٢٠٠٠، بما في ذلك قيامه مؤخرا بتعيين نساء في وظائف عليا. ويتطلع وفده إلى مواصلة الجهود الرامية لتعيين وترقية مزيد من النساء، وخاصة لمعالجة الاختلال بين الجنسين في المستويات العليا. والأرقام ليست إلا الجزء الأكثر ظهورا من المعادلة؛ وهناك حاجة إلى تغيير الثقافة، على نحو ما اعترف به الأمين العام. وينبغي له أن يعمل نحو إنشاء بيئة للعمل تراعي نوع الجنس في الأمانة العامة.

٢٣ - وفي سياق الجهود التي تبذلها حكومته نحو تحقيق التوازن بين الجنسين، أعلن وزير شؤون المرأة مؤخرا عن وضع خطط لتحسين نسبة النساء في مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة. ويصادف شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتشريع الخاص بتساوي الأجور الذي يمثل خطوة هامة نحو مساواة المرأة في نيوزيلندا.

٢٤ - وذكر أن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام ١٩٩٨، ستكون فرصة للنظر في حقوق الإنسان بأوسع معانيها، إلا أنه سيكون من المناسب إعادة وتأكيد أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، ليس إلا لأن البعض لا يزال يشك في هذا المبدأ. وكما اعترف الأمين العام مؤخرا، فإن الخطوات لإدخال حقوق المرأة في التيار الرئيسي لبرنامج حقوق الإنسان كانت حتى الآن تجريبية وعلى أساس مخصص. ويتطلع وفده الى قيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بمعالجة هذه الفجوة الهامة.

٢٥ - وأردف أن حكومته بعد أن قامت بتحليل منهاج عمل بيجين، حددت ستة مجالات حاسمة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مركز المرأة في نيوزيلندا: إدخال منظور يتعلق بنوع الجنس في التيار الرئيسي لجميع السياسات والبرامج، وجمع المعلومات عن عمل المرأة غير المأجور، وتخفيض الفجوة في الأجور بين الجنسين، وجمع المزيد من البيانات الأفضل عن جميع جوانب حياة المرأة، وتنفيذ التوصيات التي تنطبق بوجه خاص على نساء وفتيات الماوري بوصفهن من الشعب الأصلي، وتعزيز دور المرأة في مجال اتخاذ القرارات. وقد كرست حكومته مؤخرا جهودا جبارة لمسألة العمل غير المأجور، وأعلنت مؤخرا عن تمويل دراسة استقصائية وطنية بشأن استخدام الوقت. وستتاح لأول مرة، بيانات عن الأنشطة الإنتاجية غير المأجورة للنساء والرجال.

٢٦ - واستطرد أن حكومته تنظر إلى التزاماتها الدولية بكل جدية عندما تواصل استكشاف الطرق الكفيلة بتحسين مركز المرأة، وتتطلع إلى مناقشة الجهود الإضافية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في الدورة المقبلة للجنة مركز المرأة.

٢٧ - **تولى الرئاسة السيد ويصا (مصر)، نائب الرئيس.**

٢٨ - **السيدة اجونر** (تركيا): قالت إن تقارير الأمين العام المتعلقة بالبندين تقدم نبذة مفيدة عن التدابير التي تتخذ والأنشطة التي يضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة، وتطرقت كذلك إلى الأعمال المطلوبة على الصعيد الوطني. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/52/281) حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلاصة شاملة ومليئة بالمعلومات عن التقدم المحرز والتدابير التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة. ويشجع وفدها جهود الأمين

العام المتعلقة بمراعاة منظور الجنس في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وكانت النتائج التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر الأعمال الدولية الحكومية شمولية بشأن دمج منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية حتى الآن. ويتطلع وفدها إلى ترجمة ذلك إلى أفعال. وتتطلب استراتيجية دمج منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية أن تربط جميع القضايا المتعلقة بنوع الجنس مباشرة بالإنفاق المؤسسي.

٢٩ - وذكرت أن الفقرة ٦٠ من الوثيقة A/52/281 تنص على أنه تجري حاليا عدة جهود جديدة لتحديد الكيفية التي أفادت بها موارد البرامج والمشاريع النساء والرجال على التوالي بوضوح أكثر. ويرحب وفدها بشدة بهذه الجهود، ويقترح أن يقوم الأمين العام بإعداد تقرير مقارن يعرض المدى الذي وصلت إليه مختلف فئات المشاريع التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في إدراج اهتمامات المرأة وإدخال القضايا المتعلقة بنوع الجنس في التيار الرئيسي، وتحديد الموارد المخصصة في هذا المجال بالتفصيل. ويمكن لتقرير مقارن وموحد أن يساعد على وضع استراتيجيات للمساءلة فيما يتعلق بالاعتمادات المالية المخصصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وعلى تقدير نتائج المشاريع والأنشطة الإنمائية القائمة على أساس الجنس. وينبغي أن يصبح التحليل المنهجي للتباينات بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة جزءا أساسيا من برنامج الإصلاح الحالي.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بتقرير الأمين العام عن أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ويسره بشكل خاص أن يرى المعهد يضع مفاهيم وطرائق لإدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في التيار الرئيسي للتنمية. ويدرك وفدها الوظيفة الفريدة للمعهد. ويجب على الدول الأعضاء أن تزيد من دعمها المالي لهذه الهيئة. كما ينبغي رصد مزيد من الأموال إلى شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتمكينهما من تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٣١ - وأضافت أن عملية الإدماج في التيار الرئيسي قضية سياسية محضة تتطلب التزاما على أعلى المستويات. وتدرك تركيا تماما أن المسؤولية الكاملة عن مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية تقع على عاتق المنظمات الوطنية والدولية، وأن المساواة بين الجنسين شرط لا غنى عنه لتحقيق ديمقراطية حقيقية تؤدي إلى تمتع جميع المواطنين بحقوق الإنسان بشكل تام. وقد حظي إضفاء الطابع المؤسسي على قضايا المرأة بزخم في تركيا خلال التسعينيات، وأصبح إدخال المساواة بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية في جميع سياسات الحكومة وبرامجها مسألة تحظى بالأولوية. ويجري العمل لإنشاء مراكز تنسيق للقضايا المتعلقة بنوع الجنس على مستوى الوزارات.

٣٢ - وأردفت أن ثمة حاجة إلى إعادة تعريف التنمية من منظور القضايا المتعلقة بنوع الجنس. وإن وفدها على ثقة بأن جهود الأمين العام المتعلقة بإدماج المرأة في أوجه النشاط الرئيسية ستكون من المعالم البارزة في تحويل بيانات السياسة العامة إلى عمل على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٣ - **السيدة سونجبه** (ليبريا): قالت إن التمثيل المتساوي للمرأة في جميع مجالات الحياة خلال فترة الإصلاح في الأمم المتحدة يجب أن يكون مركز اهتمام جميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب فإن ليبريا تؤيد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وترحب بالمقررات الناجمة عن ذلك والمتخذة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

٣٤ - وذكرت أن بلدها يعتبر دائما النهوض بالمرأة سياسة وطنية. وقد شاركت المرأة الليبرية على مر السنين في وضع القرار في مجالي التنمية والإدارة المدنية. وخلال فترة الحرب الأهلية الطويلة، كانت المرأة الليبرية في الطليعة في بذل الجهود للتوصل إلى حل سلمي. وقد واصل رئيس ليبريا الجديد التقليد المتبع في تعيين نساء في مناصب وزارية، فمثلا، تولت قاضية رئاسة السلطة القضائية. وسيضيف هؤلاء القادة بعدا نسائيا خلال عملية إعادة البناء والإصلاح الاجتماعي في ليبريا.

٣٥ - وأضافت أنه من أجل ضمان تنفيذ منهاج عمل بيجين، فإنه يجب بذل كل جهد ممكن على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني لإزالة العوامل التي تعوق النهوض بالمرأة. وفي هذا الصدد، تدين ليبريا تصرفات بعض الدول التي تجيز الاتجار بالنساء والفتيات، والمعاملة المهينة للمهاجرات. ويعتبر تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للمرأة على جميع المستويات أمرا ضروريا لضمان المساواة بين الجنسين.

٣٦ - **السيد غارسيا غونزالس** (السلفادور): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي قدم في جلسة سابقة باسم فريق ريو. وتولي السلفادور اهتماما خاصا بما تقوم به المرأة من دور حاسم في بناء مجتمع أكثر انفتاحا وقائم على المشاركة يسوده تكافؤ الفرص للجميع. ويعمل بلده بشكل نشط على تعزيز حقوق المرأة بمشاركته في مختلف المؤتمرات الإقليمية المعنية بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويفي بالتزاماته بموجب منهاج عمل بيجين بتنقيح تشريعاته الوطنية. وقد اعتمدت السلفادور قانونا جديدا للأسرة، ينص على منح المرأة الكثير من المزايا والحماية. وتولي السلفادور أهمية خاصة لتعليم المرأة وتدريبها، وهي تخطط لإقامة مركز لتأهيل المرأة بالمهارات في مختلف الميادين مثل إدارة الأعمال التجارية الصغيرة.

٣٧ - وذكر أن الحكومة اتخذت عددا من الخطوات العملية مثل إنشاء المعهد السلفادوري لتنمية المرأة، وتنفيذ سياسة وطنية للمرأة، وإقامة برنامج لمساعدة الشركات الصغيرة، وتعد حاليا مشروع قانون لضمان تكافؤ الفرص.

٣٨ - وأضاف أن السلفادور تدعم بقوة جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتأنيث الفقر. ولاحظ باهتمام التقارير التي قدمها الأمين العام حول هذه الموضوعات، وأعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها مختلف الوفود لصياغة مشاريع قرارات بشأنها. ويجب على المؤسسات المالية الدولية ومصادر التمويل الخاص أن تدعم الجهود الوطنية لضمان التمتع بحقوق المرأة - التي ترتبط ارتباطا وثيقا مع القضاء على الفقر.

٣٩ - وأكد من جديد الإرادة السياسية للسلفادور لمواصلة جهودها لضمان حقوق المرأة وتكافؤ الفرص للجميع لتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية.

٤٠ - **السيد سنتابوترا** (تايلند): أكد على التأثير الإيجابي للعمل الذي يقوم به المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعرب عن ترحيب تايلند بالجهود الرامية إلى تعزيز إمكانيات إدارة الصندوق لكي يتمكن من الاضطلاع بمهامه الهامة بفعالية أكثر. كما ترحب تايلند بإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم الأعمال الهادفة للقضاء على العنف ضد المرأة، وأعرب عن أمله بأن يدعم نطاقا واسعا من الاستراتيجيات التي تضطلع بها المجموعات النسائية والحكومات للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤١ - وفيما يتعلق بمركز المرأة في الأمانة العامة، ذكر أنه على الرغم من أن تعيين نساء في مستويات صنع السياسات واتخاذ القرارات مؤخرا يشجع وفده باعتباره بعدا جديدا للإصلاحات، فإن وفده ما يزال ينتابه القلق من أن تحقيق هدف التوزيع بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠٠٠ غير مؤكد بأي شكل من الأشكال. ويجب ترجمة السياسة إلى عمل بموارد مالية وبشرية كافية مع الأخذ في الاعتبار أهمية التوزيع الجغرافي العادل.

٤٢ - وأضاف أن تايلند تلتزم بتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يتطلب تعاونا وثيقا من جانب الحكومات، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن التدابير التي اتخذها بلده لتنفيذ منهاج عمل بيجين، أن قام بدمج منظور يراعي نوع الجنس في برنامجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ بالفعل في الإعداد للقيام في سنة ٢٠٠٠ باستعراض الخمس سنوات للمنهاج. وقامت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة بتنظيم حلقة دراسية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لمتابعة مؤتمر بيجين.

٤٣ - وأردف أن تايلند ملتزمة كذلك بزيادة عدد النساء على مستوى اتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويتضمن الدستور التايلندي الجديد أحكاما محددة، تكفل المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز. ويدرك بلده أيضا الحاجة إلى أهمية وجود قواعد دولية في حماية وتعزيز حقوق المرأة. وقد انضمت تايلند إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٥، وقد سحبت بالفعل ٥ من أصل ٧ تحفظات كانت قد قدمتها لدى انضمامها، وعلى الصعيد الإقليمي، تؤيد تايلند دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تسهيل تنفيذ منهاج العمل من خلال عقد دورات تدريبية، واجتماعات لبحث السياسات العامة ووضع خطط عمل وطنية في المجالات الهامة.

٤٤ - **السيد غوبيرافيتش** (بيلاروس): قال إن بلده، نظرا لكونها دولة طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قد وفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، وشاركت في أنشطة الأمم المتحدة لتحسين مركز المرأة. وأعرب عن ترحيبه بعمل لجنة مركز المرأة وتأييده لاستنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بالقضايا التي تتسم بالأولوية، بما فيها الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات للبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية في جهودها لتحسين وضع المرأة.

٤٥ - وذكر أن الدستور ينص على تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في نطاق واسع من الميادين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغير ذلك من الميادين. إلا أن الصعوبات الاقتصادية التي تمر البلاد فيها في المرحلة

الانتقالية تحرم النساء من المزايا الكثيرة التي كن يتمتعن بها في الاقتصاد المخطط. وقد أدت البطالة والتضخم وعدم كفاية الدعم الاجتماعي إلى تفاقم الظروف الحياتية للعائلات التي تعيلها أمهات وحيدات. ومع ذلك فإن حكومته تبذل جهودا جادة لكي تمتثل لالتزاماتها الدولية لتحسين الظروف المعيشية للمرأة والأسرة والطفل. وأعتمدت بيلاروس تشريعات لتوفير الدعم للأمهات والأطفال والمزايا الضريبية للأسر. وخلال عام ١٩٩٦، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لتحسين وضع المرأة حتى عام ٢٠٠٠.

٤٦ - وأضاف أن التعاون الدولي يؤدي دورا هاما في جهود بلده في هذا المضمار. فليس بوسع البلدان ذات الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية دائما أن تحل المشاكل الاجتماعية الجادة من تلقاء نفسها. وترحب بيلاروس أيضا بالمساعدة الدولية المالية والاستشارية وتأمل في الاستفادة من مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي في تعزيز النهوض بالمرأة. وتدعم حكومته النهج المنصوص عليه في منهاج العمل لحل مشكلات المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤٧ - وأعرب عن أمله بأن تستمر منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور مركزي في رصد تنفيذ منهاج العمل وإيلاء الأولوية لوضع استراتيجية أكثر فعالية لحل مشكلات المرأة في جميع أنحاء العالم.

٤٨ - **السيد الحريري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن النهوض بالمرأة هو من أهم القضايا التي يتطرق إليها كل من المجتمع الدولي وبلده. وقد أدى النهج الجديد في التصدي لتلك القضية إلى تغيير الكثير من المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالمرأة ودورها، وأدى إلى المشاركة الفعالة للمرأة في جميع نواحي الحياة.

٤٩ - وذكر أنه حدثت في العقود الثلاثة الماضية تغييرات نوعية تنعكس في الإحصاءات التي تظهر ازدياد عدد النساء في مواقع اتخاذ القرار، وفي فروع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الفنية.

٥٠ - وأضاف أن مؤتمر بيجين أكد كما أكدت مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى على أن الاحتلال الأجنبي يحول دون تحقيق المرأة لحقوقها الإنسانية الأساسية. فالمرأة العربية التي تعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السورية، وفي جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة محرومة من حقوقها الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والعيش بحرية. وقد أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا، على اعتقال طالبة سورية تقيم في الجولان السورية المحتلة، ومنعتها من متابعة دراستها في سوريا بحجج واهية مخالفة بذلك جميع المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تصون للمرأة حقها في التعليم والعيش بحرية وأمان. وطالب جميع المدافعين عن السلام وحقوق المرأة متابعة العمل من أجل منع هذه الممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المرأة في الجولان السوري المحتل وكافة الأراضي العربية المحتلة.

٥١ - وأردف أن إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين رحبت بهما بلاده إنجازا عظيما لنساء العالم كافة، ولا سيما ما يتعلق منهما بالتعليم والصحة، وإنهاء الظلم، وإدانة الاحتلال الأجنبي، والعنف ضد المرأة، وإشراف المرأة في اتخاذ القرار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضعت بلده استراتيجية وطنية لتنفيذ منهاج العمل.

٥٢ - واستطرد أن بلاده تقدر التعاون القائم بينها وبين وكالات الأمم المتحدة في نشاطات من قبيل برنامج تنمية المرأة الريفية، وهي عازمة على المضي قدما في طريق إنجاز حقوق المرأة لكي تتمكن من المشاركة على مختلف المستويات.

٥٣ - **السيد بوساكا** (إيطاليا): عاد إلى رئاسة الجلسة.

٥٤ - **السيدة أتا** (نيجيريا): قالت إن وفدها يرحب بجهود السيدة أنجيلا كينغ، المستشار الخاص للأمين العام بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، وفريقها لضمان اعتبار النهوض بالمرأة من الأولويات ضمن منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت مع الارتياح تعيين السيدة ماري روبنسون في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب، والسيدة ياكين إرتورك كمدير للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وهو أمر ترى أنه استجابة عملية للدعوة إلى تولي مزيد من النساء لمناصب اتخاذ القرار ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهو منحى يجب أن يستمر. وأيدت كذلك التوصيات المتعلقة بتوظيف الموظفات وترقيتهن والاحتفاظ بهن، الواردة في الفقرات ٤٢-٤٤ من تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/52/408).

٥٥ - وذكرت أن مناقشة موضوع النهوض بالمرأة ستبقى مجرد كلام منمق ما لم يتم تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال التعليم والتدريب. ولذا فقد أثنت على قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتمويل برامج التدريب للمرأة، ورحبت بالتركيز ضمن منظومة الأمم المتحدة على تعليم الطفلات، نساء المستقبل.

٥٦ - وأضافت أن نيجيريا تدرك دور المرأة الهام في التنمية، وقد سعت لتعزيز إسهامها بإنشاء آلية للنهوض بالمرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما فيها الوزارات الاتحادية ووزارات الولايات لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى المراكز المحلية المتعددة الأغراض، التي تقدم صفوفا لمحو الأمية والتدريب لاكتساب المهارات اللازمة للأنشطة المدرة للدخل. وتم توجيه برنامج النهوض الاقتصادي للأسرة نحو القضاء على الفقر بإنشاء خطط قروض صغيرة لكي يستفيد منها النيجيريون الذين يعيشون في فقر، والذين تبلغ النساء نسبة الثلثين منهم.

٥٧ - وأردفت أن المفاهيم التقليدية عن دور المرأة قد أعاقت تمكينها سياسيا. ولذا، فقد قررت حكومتها أن العمل الإيجابي ضروري لزيادة تمثيلها في المجالس التشريعية الاتحادية وفي الولايات وفي مناصب اتخاذ القرار في القطاع العام.

٥٨ - واستطردت أن السيدة الأولى السيدة ماريام ساني أباشا إدراكا منها لتأثيرات الحرب المدمرة على النساء والأطفال، قامت بتنظيم مؤتمر قمة لزوجات رؤوساء الدول والحكومات الأفريقية لتوعيتهن بالدور الذي قد يؤدينه في حل الصراعات بالوسائل السلمية. وقد قدم تقرير عن مؤتمر القمة هذا إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

٥٩ - ومضت تقول إنه من أجل تعزيز العناية بصحة المرأة والطفل، تم تشييد مشفى اختصاصي في العاصمة، وتعمل مستوصفات متنقلة في جميع ولايات البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع برنامج وطني لتلقيح الأطفال.

٦٠ - وأضافت قائلة إنه عقب مؤتمر بيجين، عقدت حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وتم إصدار كراسات لزيادة التوعية العامة في المجالات الحساسة المحددة في منهاج عمل بيجين. وسيتم تقديم مشروع خطة عمل حكومتها لتنفيذ منهاج العمل قريبا إلى شعبة النهوض بالمرأة. كما أن وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية تستعرض التشريعات الحالية لتحديد القوانين العتيقة التي تعوق النهوض بالمرأة. وتعمل المنظمات غير الحكومية مع الوزارة في مختلف الميادين الهامة. إلا أن عدم توفر موارد كافية كان عائقا واضحا أمام تنفيذ منهاج العمل، ولذا فقد ناشدت من أجل تعزيز التعاون الدولي لكسر دورة التخلف والفقر اللذين يعيقان تمكين المرأة.

٦١ - **السيد جونغ ميونغ هاك** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه بينما تقف الإنسانية على أعتاب عصر ألفي جديد، لا تزال المرأة تخضع للتمييز والعنف كما تهددها البطالة والفقر والمرض والأمية. ومن شأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أن يساهم كثيرا في تصحيح هذا الوضع، لذلك فإن حكومته تنظر إلى هذه المسألة كمسألة ذات أولوية. وينبغي لنجاحات أجهزة منظومة الأمم المتحدة كما أبرزها تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين (A/52/281) أن تعطي قوة دفع جديدة لجهود كل دولة من الدول الأعضاء. وأشاد بعمل كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجالات صحة المرأة وتوظيفها.

٦٢ - وذكر أنه يتعين على المجتمع الدولي عند تناول مشكلة العنف ضد المرأة، عدم إغفال أعمال العنف التي ارتكبت في الماضي. ويود وفده أن يوجه الانتباه في هذا الصدد إلى محنة "نساء المتعة" كما يطلق عليهن، من كوريا وبعض البلدان الآسيوية الأخرى اللائي أجبرتهن القوات اليابانية المحتلة، أثناء الحرب العالمية الثانية، على الاسترقاق الجنسي. وحث الحكومة اليابانية على الاعتذار بإخلاص لأولئك النساء وتعويضهن التعويض الملائم.

٦٣ - وأضاف أنه في حين أن حقوق المرأة يتعين أن يكفلها القانون، فإن المساواة الواقعية سوف لا تتحقق ما لم تقم الحكومات بتهيئة الظروف الملائمة لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الأنشطة السياسية والاقتصادية. وذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سنت تشريعا بشأن المساواة بين الجنسين وحق المرأة في العمل وفي الأجر المتساوي للعمل المتساوي. وأن المرأة تقوم الآن بدورها كاملا في الحياة في البلد، وهناك نائبة من بين كل خمسة نواب في مجلس الشعب الأعلى، وقد عينت المرأة في منصب الوزير ومدير المصنع ورئيس مجلس إدارة المزارع التعاونية.

٦٤ - وأردف أن حكومته ستستمر في مساهمتها في جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين، وهي المساواة والتنمية والسلام.

٦٥ - **السيدة فلوريز بريدا** (كوبا): قالت إن المجتمع الدولي واجه، في تنفيذ إعلان وخطة عمل بيجين، تحديات كبيرة تراوحت ما بين القضاء على الفقر وتمتع المرأة تمتعا كاملا بكل حقوق الإنسان. وتواجه المرأة في البلدان

النامية بصورة خاصة عوائق مأساوية تتمثل في الصراع المسلح والديون الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي والتدابير القسرية المتخذة من طرف واحد. ولا تزال المرأة تعاني في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، من عدم كفاية العناية الطبية وبغاء الأطفال والاغتصاب والاعتداء البدني. ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر بيجين، وهي المساواة والتنمية والسلام، فإن إمكانية الحصول على التمويل الدولي والوطني ووجود بيئة دولية مواتية هي أمور جوهرية.

٦٦ - وذكرت أن كوبا ترحب بالتصديقات الأخيرة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشيد بعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما أعربت عن دعمها للفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية. وهي ترحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/52/281) وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إدماج منظور يراعي نوع الجنس في كل سياسات وبرامج الأمم المتحدة.

٦٧ - وأضافت أن الحكومة وضعت في عام ١٩٩٦، بالتعاون مع اتحاد نساء كوبا، خطة عمل وطنية بعيدة المدى كمتابعة لمؤتمر بيجين. وذكرت أن الخطة هي الآن في طور التنفيذ.

٦٨ - وأردفت أن مثال كوبا يوضح أن حالة المرأة يمكن أن تتغير إذا توفرت الإرادة السياسية. والمرأة الكوبية ممثلة تمثيلا جيدا في العديد من المهن المختلفة، كعضو في البرلمان وموظفة في الخدمة المدنية، ومديرة وباحثة علمية. وعلاوة على ذلك، فإن النساء يمثلن نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من نسبة الإخصائيين التقنيين والطلاب في الجامعات والمدارس الفنية.

٦٩ - وأخيرا وجهت الانتباه إلى المعوقات المستمرة أمام عملية النهوض بالمرأة في كوبا بسبب الحظر الاقتصادي غير العادل الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف واحد بل ويجري تشديد الحظر في تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي.

٧٠ - **السيدة شتاينر** (إسرائيل): قالت إن حكومتها اعتمدت إعلان ومنهاج عمل بيجين بوصفهما مبادئ توجيهية في وضع سياساتها. وهي ملتزمة بتمكين المرأة، أولا عن طريق القضاء على فقر المرأة والنهوض بها في الحياة الاقتصادية. وتم وضع برامج للتدريب المهني، ويجري تشجيع النساء على الشروع في أعمالهن التجارية الخاصة. وعلى الرغم من هذه التدابير فإن المرأة لم تخترق بعد "السقف الزجاجي"، لذلك فقد وضع تشريع جديد يتناول مسألة انخفاض تمثيل المرأة في المراكز السياسية ومواقع اتخاذ القرار.

٧١ - وذكرت أن العنف ضد المرأة هو مصدر قلق بوجه خاص لحكومتها. وقالت إنه منذ مؤتمر بيجين افتتحت ثمانية مآو جديدة للنساء اللائي يتعرضن للضرب، بما في ذلك مأوى في القطاع العربي، فضلا عن ٢٠ مركزا لمنع العنف العائلي. وكانت هناك حملة واسعة النطاق في وسائط الإعلام لتسليط الضوء على هذه القضية، وتقدم المشورة للرجال العنيفين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، كما تم إنشاء مركز علاجي. وشرعت وزارة العدل، مع الشرطة والمنظمات النسائية، في برنامج خاص لمساعدة ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وتجري حاليا

دراسة رائدة لتحديد مدى وطبيعة العنف العائلي في إسرائيل. وأعربت عن اعتقادها الراسخ بأن القضاء على العنف ضد المرأة هو شرط أساسي للنهوض بها.

٧٢ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): قالت إن مؤتمر بيجين كان أهم الأحداث التي جرت في العقد الماضي بالنسبة للمرأة في العالم، فضلا عن كونه دليلا مقنعا على تضامن النساء في العالم. ويعد تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بمثابة التحدي الأكثر إلحاحا الذي يواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة الآن، وينبغي أن تضطلع لجنة مركز المرأة بدور قيادي في هذا الشأن. وقد لاحظت حكومتها مع الارتياح، نتائج آخر دورة عقدتها اللجنة وتأمل، في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي للاحتفال بالعيد الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن تفضي جهود اللجنة إلى اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. وسيكون هذا البروتوكول الذي يجري إعداده في الوقت الحاضر، خطوة تجيء في الوقت المناسب للمضي قدما في قضية حقوق المرأة.

٧٣ - وذكرت أن الدليل على التزام حكومتها بتنفيذ منهاج بيجين هو اعتمادها مؤخرا لمخطط لسياسة الدولة العامة بشأن النهوض بالمرأة. وتتمثل الأهداف الرئيسية في تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة والرجل ومراعاة قضايا نوع الجنس عند رسم السياسات. وتم تحديد تحسين مركز المرأة والأطفال كأولوية في استراتيجية الدولة الإنمائية في كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠.

٧٤ - وأضافت أن مركز تنسيق قضايا نوع الجنس هو المجلس المعني بالمرأة والأسرة والسكان الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع الوزارات والإدارات والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وقد أجرى المجلس بحوثا ونظم مناقشة عن المرأة والأسرة. وذكرت أن الأحداث التي اضطلع بها برعاية المجلس اشتملت على إجراء مناقشة مائدة مستديرة بشأن مشاكل تكيف المرأة مع المناخ الاجتماعي والاقتصادي الجديد وعقد مؤتمر على نطاق الجمهورية عن الحالة الراهنة وإمكانية وضع دراسات عن نوع الجنس في كازاخستان في المستقبل. كما قام المجلس بإنشاء عدد من النوادي النسائية.

٧٥ - وأردفت أن المجلس قد خلص إلى أن هناك حاجة إلى مركز وطني للبحث المتعلق بنوع الجنس. ولهذا الغرض، فإن حكومتها سترحب بدعم المعهد الدولي للبحث والتدريب المعني بالنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمؤسسات المالية الدولية. وسترحب حكومتها أيضا بالمساعدة التقنية من أجل تعزيز إدماج قضايا نوع الجنس في التيار الرئيسي لعملها. كما أنها لاحظت مع الاهتمام التوصيات التي اعتمدها مؤخرا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، وترى أنها تمثل مخططا من أجل مراعاة قضايا الجنس على كل المستويات وفي كل المجالات.

٧٦ - **السيدة محمد** (جمهورية اليمن): قالت إن أهمية النهوض بالمرأة تحتم تخطي كل العقبات وترجمة التوصيات إلى واقع. ويدرك بلدها إدراكا تاما أهمية السياسات والبرامج التي تمكن المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات وتحمي حقوق الإنسان للمرأة، وتوفر لها فرص التعليم والعمل وتقوم بإدماجها إدماجا كاملا في المجتمع بوصفها قوة فعالة. وأضافت أن وفدها يرى أن منظومة

الأمم المتحدة أدت دورا أساسيا في رفع مستوى الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. ويرى وفدها كذلك أن من المهم أن تكفل التدابير الوطنية والدولية، التي يتعين اتخاذها، حماية حقوق الإنسان للمرأة وحقوقها القانونية على كافة مستويات المجتمع. ويشيد وفدها بالعمل الذي أنجزته لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونسكو واليونيسيف.

٧٧ - وذكرت أنه يتضح من الإحصاءات أن النساء تمثلن ٧٠ في المائة من الذين يعيشون في فقر في جميع أنحاء العالم، وهي حقيقة تحتم اتخاذ إجراء لدرء الأسباب الأساسية التي تكبل حرية المرأة وتحرمها من إنسانيتها. ولا يوجد في بلدها فصل بين التنمية الاقتصادية للمجتمع والنهوض بالمرأة. وأضافت أن الدستور يكفل للمرأة حقوقها، وهناك أعداد متزايدة من الفتيات يلتحقن بالجامعات والمعاهد المهنية، كما أن المرأة ممثلة في الحكومة وفي السلك الدبلوماسي وشاركت مشاركة تامة في الانتخابات التي أجريت مرتين منذ توحيد البلد. ويجري إنشاء مراكز تدريب خاصة للفتيات المعوقات لمساعدتهن على التغلب على الإعاقة. ويبذل بلدها في الوقت نفسه كل جهد لمراعاة الخصوصيات الوطنية والقيم التقليدية للمجتمع.

٧٨ - وأعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلي به في الاجتماع السابق نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن تقديم المساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الدين ومكافحة الفقر وتهيئة بيئة اقتصادية تساعد على توفير فرص التعليم هي أفضل السبل لضمان رفع مستوى الوعي وتمكين المرأة وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٧٩ - **السيدة برينن هايلوك** (جزر البهاما): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فأعربت عن سرورها لاستمرار الحكومات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأعربت عن أملها في أن يظل النهوض بالمرأة أولوية عالية في جدول الأعمال الدولي. ويتعين النظر إلى المرأة كعنصر رئيسي في التنمية إذا كان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة أن يتحققا.

٨٠ - وذكرت أن بلدان الجماعة الكاريبية ترى أن من المهم تعزيز المكتسبات التي تحققت بالفعل وبحث نُهج جديدة لتحقيق الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا ومنع العنف ضدها. وهناك ثلاث تجارب في المنطقة دون الإقليمية ساعدت على تحقيق هذه الأهداف بالتحديد. وقد رحبت هذه الدول بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع مشروعين رائدين في سانت كيتس ونيفيس وفي أنتيغوا وبربودا بشأن إدماج منظور نوع الجنس في كافة السياسات. وتم أيضا عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وإقليمية بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في جزر البهاما. وإن من شأن الخبرات المكتسبة من هذه الأنشطة، فضلا عن الخبرات التي اكتسبت من الاجتماعات والدراسات في مجال التخفيف من حدة الفقر والعنف ضد المرأة أن تساعد جزر البهاما على أن تساهم مساهمة مفيدة في عمل لجنة مركز المرأة حينما تتناول بعمق العنف ضد المرأة في العام التالي.

٨١ - وأضافت أن بلدها يقدر عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسيستمر في دعمهما.

٨٢ - وأردفت أنه بينما لم يقدم كل بلد على حدة من بلدان الجماعة الكاريبية خطة تنفيذ وطنية فإن هذه البلدان قدمت مجتمعة، في التقارير اللاحقة لمؤتمر بيجين خططا أحيلت إلى الأمانة.

٨٣ - وأعربت عن ترحيبها بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مراعاة منظور نوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة، غير أنها أعربت عن خيبة أملها في أن تمثيل المرأة على مستوى الرتبة مد - ١ وما فوق ذلك لا يزال متدنيا، وأن تمثيل المرأة من البلدان النامية وبلدان الجماعة الكاريبية لا يزال غير كاف. وينبغي علاوة على ذلك، أن يكون هناك توازن بين الجنسين في كافة منظومة الأمم المتحدة وليس في الأمانة العامة فحسب.

٨٤ - واستطردت أنها تشيد بما يوليه الأمين العام من اهتمام رفيع المستوى إلى مسألة النهوض بالمرأة وذلك بتعيينه مستشاره الخاص لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، ورصد الموارد بصورة أحسن لشعبة النهوض بالمرأة. وأعربت عن أملها في أن يواصل الأمين العام إيلاء الأولوية إلى مسألة النهوض بالمرأة، ورأيها بأن تحويل مكتب مركز تنسيق شؤون المرأة إلى مكتب المستشار الخاص كان خطوة في الاتجاه الصحيح.

٨٥ - ومضت تقول إنه يمكن الاستفادة من لجنة مركز المرأة بشكل أكثر فعالية لكفالة التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين. وينبغي أن تكون مناقشات اللجنة بمثابة تجربة للتعلم كما يتعين أن تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أوسع مشاركة ممكنة.

٨٦ - وأضافت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تولي اهتماما كبيرا إلى الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى استعراض فترة الخمس سنوات لإعلان وبرنامج عمل فيينا فضلا عن استعراض فترة الخمس سنوات لمؤتمر بيجين في عام ٢٠٠٠. وترحب هذه البلدان بما أحرزه الفريق العامل من تقدم بشأن وضع مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨٧ - وقالت إنه في الوقت الذي تلتزم فيه بلدان الجماعة الكاريبية بقضية النهوض بالمرأة، فهي تأمل أن يكون بوسعها الاعتماد على دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتأييد ترشيح السيدة روزلين هازيل، من سانت كيتس ونيفيس، لعضوية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

٨٨ - **السيد غورمان** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن منظومة الأمم المتحدة تبدي قدرا كبيرا من وحدة الهدف من أجل تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، ويعمل البرنامج الإنمائي على المستوى القطري في تعاون وثيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في الأفرقة العاملة وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات لدعم خطط العمل الوطنية من أجل متابعة مؤتمر بيجين. وقد جعلت منظومة الأمم المتحدة مفاهيم مراعاة نوع الجنس موضع تركيز موحد، توج بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مراعاة نوع الجنس. وقد أصبحت مراعاة نوع الجنس واقعا في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع بلدان العالم. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم متابعة تطوير النظم الاحصائية ومؤشرات المساواة بين الجنسين، ونتيجة ذلك، أصبحت التقارير الوطنية المعنية بالتنمية البشرية تدرك وتتناول أكثر فأكثر قضايا المساواة بين الجنسين.

٨٩ - وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد زاد بدرجة كبيرة من التزامه بمراعاة نوع الجنس عن طريق مذكرة توجيهية أرسلت إلى كل البلدان، والزيادة الكبيرة في التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة علاوة على برنامج عالمي لنوع الجنس.

٩٠ - وأضاف أن من شأن استراتيجيات الموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزز مساءلة الإدارة فيما يتعلق باستخدام مواهب وقدرات موظفات البرنامج، وتنفيذ سياسة التوازن بين الجنسين لديه تنفيذا أكثر فعالية ولجذب النساء واستبقائهن في المنظمة. وجرت مؤخرا تعيينات رفيعة المستوى في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنساء في وظائف إدارية عليا.

٩١ - **السيدة ويليامز** (منظمة الصحة العالمية): قالت إن إعلان ومنهاج عمل بيجين يحددان بوضوح أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الناس، فإن من المهم إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة فيما يتعلق بدور كل من الرجل والمرأة وقد بحثت منظمة الصحة العالمية فيما يترتب على الفوارق بين المرأة والرجل من تفاوت في التعرض إلى المخاطر، وفي إمكانية الحصول على فوائد التكنولوجيا والرعاية الصحية، والحقوق والمسؤوليات، والسيطرة على الحياة. ولا يقتصر النهج الذي يراعي نوع الجنس على اعتبار العوامل البيولوجية فحسب، بل على العوامل المتعلقة بمركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي والأسري والمهني والسياسي.

٩٢ - وذكرت أن جمعية الصحة العالمية اعتمدت قرارا بشأن العنف ضد المرأة حدد بوضوح الاستراتيجيات في أنشطة البحث والأنشطة التنفيذية على حد سواء، كما أنشأت فرقة عمل مشتركة بين الشُعب لتنفيذ ورصد الأنشطة في مجالي العنف ضد المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٩٣ - وأضافت أن إدماج منظور يراعي نوع الجنس في كافة سياسات منظمة الصحة العالمية يزداد توسعا كما يتضح من زيادة عدد النساء في المناصب العليا ومراكز صنع القرار، وزيادة مشاركة المرأة في أعمال منظمة الصحة العالمية عن طريق الخدمات الاستشارية والأفرقة الاستشارية العلمية والتقنية. وتم حث الدول الأعضاء على دعم جهود منظمة الصحة العالمية بالتعرف على المرشحات وتعيين نساء في عضوية مجالس الإدارة.

٩٤ - وأردفت أن منظمة الصحة العالمية تؤيد بشدة استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مراعاة نوع الجنس، ونظرا لأن الصحة قضية مشتركة بين القطاعات، فمن الضروري تعزيز الشراكات القائمة والجديدة من أجل إدماج قضايا نوع الجنس بنجاح في كافة سياسات منظمة الصحة العالمية.

**رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥**